مجلة "منبر التراث الأثري"
ISSN: 2335-1500, EISSN: 2602-7267
المجلد: 01؛ العدد: 01؛ 2012
ص182-190

التحصينات الدفاعية في بناء *المدينة* المغربية.

قـدور وهـراني
جامعة تلمسان

مقدمة:

لقد أُعتبر الأمن والأمان القيمة الأساسية لبناء المجتمع الحضري منذ القدم، فقد كان الهاجس الأساسي للإنسان القديم منصباً دائماً عن البحث عن وسيلة يمكن من خلالها إدامة نمط حياته وتأمين حماية فعالة لها، يدرأ بها الأخطار المحدقة به من كل جانب إبتداءاً من مشاكل تقلبات الظروف المناخية والطبيعية من حوله، والتي لم يكن ليقوى على السيطرة عليها، مروراً بحماية نفسه ودوابه من أن تقع فريسة للحيوانات المتوحشة، ثم كان عليه أيضا أن يحمي نفسه من جيرانه من بني البشر الساكنين معه والمتطلعين لممتلكاته بعين الطمع، أو أن يدفع خطر أعدائه التقليديين سكان المستوطنات الأخرى الذين تستهويهم السلطة وحب التوسع والتفرد بامتلاك مقاليد الأمور .

وإزاء تراكم هذه المخاطر لم يكن الإنسان ليقف منها موقف الخاضع المستسلم دون أن يجهد فكره ليجد لنفسه حلولاً يطمئن لها، يدفع بها الأذى عن نفسه وممتلكاته وقبيلته التي ينتسب إليها وصولاً في نهاية المطاف إلى حماية الوطن الذي يعيش في كنفه. وقد ارتبط الأمن والأمان مع الوقت مع اكتساب الرزق وحمايته من الزوال، ويدعم دعاء سيدنا إبراهيم لمكة هذا الرأي قائلا: ﴿ **رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ**﴾ (1)، فقد سبق الأمن والأمان الرزق بل جُعل شرطا له.

واعتبر الإسلام بناء الأسوار والأبراج والقلاع والحصون من الوسائل التي تساعد على حفظ النفس والمال والعرض، وهي من مقاصد الإسلام، ومن هنا صنفها الفقهاء تصنيفا يضعها في عداد (البناء الواجب) ولا سيما إذا كانت الحاجة ملحة لاستخدامها في الدفاع عن حرمات المسلمين، ووقفت عليها الأحباس لترميمها وتقويتها، وحكم الفقهاء بالتزام العامة في المشاركة في بنائها ما دامت تتحقق مصلحتهم بإنشائها وخصوصا إذ دعت الظروف إلى ذلك، واحتاجت السلطة إلى مثل هذا العون. ودعت هذه الأحكام أيضا إلى المحافظة عليها وعدم هدمها وأزالتها حتى لو انتفت الحاجة الملحة إليها لأنها ربما احتيج إليها في وقت لاحق.

ونظمت هذه الأحكام كل ما يتعلق بالأسوار سواء كانت مستقلة، أو كانت تشكل أجزاء من جدران البيوت المتصلة بها من حيث وجوب الاهتمام بها وعمارتها لأن ذلك يحقق الهدف الأصلي من وراء بناءها، وأي خلل في عمارتها يمنع تحقيق هذا الهدف (2).

ولعل من أول مظاهر سبل الحماية التي اعتمدها الإنسان هي الاستفادة مما وفرته له الطبيعة من حماية ذاتية كارتياد الكهوف والمغاور والمواقع الجغرافية المستحكمة، إلا انه وبتقدم الحضارة وتعقد أنماط العلاقات الاجتماعية وسبل العيش كان عليه استنباط وسائل دفاعية جديدة تواكب ما استجد من آلات الحرب ونُظم القتال، وقد شملت هذه الوسائل من ضمن ما شملته العمارة حيث ظهرت فيها عناصر جديدة ساعدت الإنسان القديم على زيادة استحكاماته ضد تلك المخاطر.

مما لا شك فيه أن اختيار موقع مستوطن ما يرتبط بعوامل عديدة متداخلة، وفي مقدمتها صلاحية الظروف المناخية والطبيعية المحيطة بالموقع وملاءمته للسكن، وقربه من المقومات الحياتية الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب والنباتات الطبيعية والأرض الصالحة للزراعة والرعي، عندما كانت الحياة تعتمد على الصيد والرعي والزراعة. وبعد التطورات الحضارية اللاحقة لنشوء المدن والحياة المدنية برزت عوامل أخرى كثيرة لا تقل أهمية عن العوامل السابقة، لعبت دورها في اختيار وتحديد مواقع المدن، دعت إلى اتخاذ المواقع المحصنة والأمنية ذات الدفاعات الطبيعية المحكمة (3).

وقد كان الدافع الأول لإنشاء المدن الإسلامية عسكريا بحتا فمثلما فكر الصحابي عمرو بن العاص رضي الله عنه في بناء مدينة الفسطاط وجعلها معسكرا إسلاميا، وفكر الوالي الأموي على العراق الحجاج بن يوسف الثقفي في تمصير واسط سنة 82 هـ (4) ، فكر القائد عقبة بن نافع الفهري في بناء مدينة القيروان في شمال افريقية سنة (50هـ) (5)، وقد كان الباعث على إنشاء هذا المصر يشابه إلى حد كبير الباعث على تأسيس كل من البصرة والكوفة وواسط والفسطاط. فالقيروان قد أسسها العرب المسلمون في شمال افريقية لحاجتهم إلى معسكر أو مستقر يقيمون فيه ، إذ أن الحملات العسكرية التي جردها المسلمون على المناطق الواقعة غربي مصر في العصر الراشدي وبداية العصر الأموي كانت تعود إلى قواعدها في الفسطاط عقب كل حملة دون أن تعمل على توسيع الفتح واستيطان الجند، وقد أدرك القائد عقبة أن الانسحاب من المناطق المفتوحة وعدم الاستيطان فيها لا يتفق مع التوجه الجديد في الفتوح والتحرير ونشر مبادئ الإسلام والدعوة إليه (6). وقد أشار عقبة إلى هذا المضمون في قوله لمن معه من القادة والجند أن الكثير من البربر كان يرتد من الإسلام كلما ابتعد جيش المسلمين، فاقترح هذا القائد إنشاء معسكر محصن يكون مركزا للعمليات قائلا:« فهل لكم يا معشر المسلمين أن تتخذوا مدينة تكون لكم عز الأبد» فأجابه الناس (7).

وعندما بدأ عقبة بن نافع بالتفتيش عن موضع ليتخذه منزلا لجيشه، أشار عليه أصحابه بان يكون الموضع قريباً من البحر بقوله: «نقرب من البحر ليتم لنا الجهاد والرباط»، إلا أن عقبة كان له رأي آخر، إذ أشار عليهم أن يقيموها على مسافة من البحر فقال: «إني أخاف أن يطرقها صاحب القسطنطينية بغتة فيملكها ، ولكن اجعلوا بينها وبين البحر مالا يدركها صاحب البحر إلا وقد علم به وإذا كان بينها وبين البحر مالا يوجب فيه التقصير للصلاة فهم مرابطون» (8).

وإذا كان عقبة قد أراد الابتعاد عن شواطئ البحر المتوسط بهدف حماية ظهر جيشه من أية حملات بحرية بيزنطية مفاجئة (9)، فأنه قد هدف كذلك إلى حماية ظهر جيشه بالطريق البري الذي يربط جنده في هذه المنطقة مع مقر القيادة الذي كان وقتذاك في مدينة الفسطاط. وهناك أمر استراتيجي عسكري آخر كان على عقبة أن يفكر بمواجهته، إلا وهو الخوف من البربر الذين لم يدخلوا الإسلام بعد، فكان يحذرهم ويخشى أن يشنوا عليه هجمات برية مفاجئة (10)، إذ يحدثنا المؤرخون أن عقبة قال لأصحابه : «أهل افريقية قوم إذا عضهم السيف اسلموا وإذا رجع المسلمون عنهم عادوا إلى دينهم ولست أرى نزول المسلمين بين أظهرهم رأياً» (11). وقال أيضا في هذا الصدد ناصحاً أصحابه أن يتخذوا مكاناً فيه شروط ملائمة : «قربوها من السبخة فأن أكثر دوابكم الإبل، تكون إبلكم على بابها في مراعيها أمنة من البربر» (12). حتى إذا جاؤوا موضع القيروان أتفق رأيهم عليه فأقاموا مدينتهم .

أن الموضع المنتخب لمدينة القيروان قد حقق عدة أمور إستراتيجية على الصعيد العسكري أهمها :

1- ابتعادها عن البحر مسافة كافية تجعل أمر مباغتتهم بهجوم بحري أمرا صعباً.
2- عدم مباغتتها براً من قبل البربر، إذ أن موضع القيروان كان مواجها لجبال أوراس معقل قبائل البربر حيث كانوا ينحدرون منه ويباغتون العرب في أماكنهم (13).

لا يفصله عن مركز القيادة العسكرية في الفسطاط أي بحر أو نهر ، فهو يقع على الطريق البري بين الفسطاط (مصر) وبين المغرب . وبذلك تكون النظرية الإسلامية المتعلقة باتخاذ الأمصار والمعسكرات أن لا يفصلها نهر ولا بحر أو جسر عن المدينة أو مركز القيادة وان تكون على طرف البر أو اقرب إلى البر والصحراء ، قد أخذت بنظر الاعتبار في اختيار موضع القيروان أيضا من قبل عقبة بن نافع (14).

ويبدو من خلال المصادر التاريخية أن إنشاء المدن كانت موضع اهتمام السلطة المركزية في المدينة وإستراتيجية واضحة المعالم وضع معالمها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فعندما وجه القائد عتبة بن غزوان إلى (أرض الهند) جنوب العراق قال له :« انطلق أنت ومن معك حتى إذا كنتم في أقصى ارض العرب وأدنى

ارض العجم ، فأقيموا » (15). وعندما قدم عتبة الى منطقة البصرة » رأى منبت القصب وسمع نقيق الضفادع قال : ان أمير المؤمنين أمرني ان انزل أقصى البر من ارض العرب وأدنى ارض الريف من ارض العجم ، فهذا حيث واجب علينا فيه طاعة إمامنا، فنزل الخريبة» (16).

أما القائد سعد بن أبي وقاص، فكان يرى بعد انتصاره على الفرس في معركة القادسية سنة 14هـ (17)، ودخوله المدائن عاصمة الساسانيين، ان ينزل بجنده هذه المدينة الكبيرة (18)، التي تتوافر فيها وسائل المنعة فضلاً عن كونها مدينة متكاملة المرافق العمرانية والاجتماعية وأنها لاحتاج الى عمل وجهد من الجند المحررين، لتكون محل سكناهم، فأمر جنده نزول المدائن (19). وكتب سعد بأخبار الفتح الى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، واستيلائه على المدائن ونزوله مع جنده إياها واتخاذها محلاً لسكناهم . إلا أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبدى عدم رغبته في سكنى المدائن (20). إذ انه كان يدرك كل الإدراك ان الجند العرب المسلمين انذاك كانوا جنوداً محاربين تحت السلاح، وأنهم سوف يبقون كذلك حتى تصل مبادئ الدين الجديد الى أوسع رقعة جغرافية ممكنة، وانه من الأفضل إبقائهم في أماكن عسكرية بحتة لكي يشعروا دائما أن المهمة التي قدموا لأجلها من الجزيرة العربية لم تنتهِ بعد. لذلك حظر عليهم الاشتغال بالزراعة لئلا يميلوا الى الرخاء فيفقدوا بذلك صفتهم العسكرية وحماسهم الحربي , ومن جراء ذلك أعلن لجيوشه ان عطائهم قائم وان رزق عيالهم جار (21). ومن جانب آخر فأن الخليفة لم يكن ليأمن جانب الفرس من سكنى هذه المدينة ، إذ من المحتمل ان يتجمعوا من جديد وينقضوا على الجند المسلمين في المدائن التي يعرفون مواطن القوة والضعف في قدراتها الدفاعية (22). كما ان المدائن تقع شرق نهر دجلة أي ان هناك عائق مائي يفصلها عن مركز الخلافة وهذا ما لا يتوافق مع الإستراتيجية العسكرية التي عمل بها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فتركها سعد، وبدأ بتحرياته عن موضع لاتخاذه منزلاً للجند، ضمن الشروط والمواصفات التي حددها له الخليفة (منزلاً برياً بحرياً ليس بيني وبينكم فيه بحر ولا جسر) (23)، كما حدد له الجهة التي يرغب ان يتخذ فيها مقره (على منزلهم منزلاً غربياً) (24).

وبذلك حدد الخليفة عمر الإستراتيجية الإسلامية وفق مبدأين هما:

1 – أن لا يفصل بينها وبين مركز الخلافة في المدينة المنورة أو مركز الولاية (الفسطاط) بحر ولا نهر.

2 – إقامتها على أطراف الصحراء كي لايباغتهم البربر، وعلى مسافة من البحر كي لا يهاجمهم الروم.

وكان ضمن حسابات الخليفة عند وضع هذين الشرطين ان يحقق منها المكاسب الآتية للقوات العربية الموجودة في تلك المدن :

1– أن يحموا ظهورهم بالصحراء، ويتخذوا منها خطاً لرجعتهم عند اشتباكهم مع الأعداء .

2– ليلتجئوا إليها (البادية) عندما يضايقهم العدو.

3- ليتمكنوا من إرسال المدد والأوامر العسكرية والوصايا والتعليمات والنجدات المتلاحقة دون ان تعيقهم المياه .

4- ليبسطوا منها نفوذهم الى البلاد المفتوحة (25).

وكان القائد عقبة وفيا لتلك الإستراتيجية فحقق من خلال اختياره لبناء مدينة القيروان الأهداف الإستراتيجية التالية:

1- ابتعادها عن البحر مسافة كافية تجعل أمر مباغتتهم بهجوم بحري أمرا صعباً .

2- عدم مباغتتها براً من قبل البربر، إذ أن موضع القيروان كان مواجها لجبال أوراس معقل قبائل البربر حيث كانوا ينحدرون منه ويباغتون العرب في أماكنهم (26).

3- ألا يفصله عن مركز القيادة العسكرية في الفسطاط أي بحر أو نهر ، فهو يقع على الطريق البري بين الفسطاط (مصر) وبين المغرب . وبذلك تكون نظرية الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه المتعلقة باتخاذ الأمصار والمعسكرات : أن لا يفصلها نهر ولا بحر أو جسر عن المدينة أو مركز القيادة وان تكون على طرف البر أو اقرب إلى البر والصحراء ، قد أخذت بنظر الاعتبار في اختيار موضع القيروان أيضا من قبل عقبة بن نافع (27).

وقد دامت الإستراتيجية التحصينية للمدن النابعة من الحرص على إنشائها في أماكن آمنة طول مدة الخلافة الراشدة وحتى الدولة الأموية وهو العصر التاريخي الذي يصطلح علية بتاريخ الدولة العربية، وكانت الأماكن التي يركز عليها القادة في إنشاء المدن هو البطحاء أو المكان منبسط ذو التضاريس السهلة، وهو ما يوافق البيئة التي تعود عليها عرب الجزيرة، فهل دامت الأمور على هذا الحال في المغرب الإسلامي بعد ذلك؟

بعد سقوط الدولة الأموية دخل المغرب الإسلامي مرحلة جديدة من الحكم قام البربر فيه بدور بارز وفعَّال من وظهر خلال إستراتيجيتان لبناء المدن تختلف ببيئة البربر وعقليتهم الحربية، فقبيلة صنهاجة الشمال التي ساعدت الفاطميين على إنشاء دولتهم تختلف عن صنهاجة الجنوب التي استعان بها عبد الله بن ياسين في تأسيس دولة المرابطين، فالأولى سكنت الجبال وتعودت على القتال فيه فأسست بعد رحيل الفاطميين القلعة والثانية اعتادت على الصحراء والقتال فيها فأسست مدينة مراكش.

ومن الناحية التخطيطية تعد الاستحكامات الدفاعية جزءا حيويا من عناصر تخطيط أية مدينة لما لها من اثر واضح على جوانب تخطيطها المادي وعلى تكويناتها المعمارية الرئيسية منها والثانوية، وعلى رسم شوارعها وطرقها ودروبها، ويظهر ذلك جليا في إنشاء مدينة المهدية التي أنشأها عبيد الله المهدي مؤسس الدولة الفاطمية إذ

كان صورها مانعا لتوسعها المعماري، كما أن القدرة على إنشاء التحصينات الدفاعية للمدينة وتكاليف إنشائها الباهضة وتوفير الجند والعتاد اللازمين لحمايتها قد أثرت إلى حد بعيد في محدودية مساحة المدينة (28)، زيادة على قصر المدة التي كان من الضروري أن تنجز فيها نظرا للخطر الداهم الذي يهدد أمن أصحابها، كما كان الحال مع ثورة أبي يزيد، والأمر نفسه بالنسبة لمدن أخرى كاختيار حجر النسر مقرا للدولة الإدريسي بعد الاجتياح الفاطمي للمغرب الإسلامي.

ومن المعروف إن المدن غير المسورة تبدأ بالنمو والاتساع مع ازدياد عدد سكانها بمرور الزمن، لان الأسوار تحد من إمكانية اتساع المدن المسورة ، لذا يلاحظ أن نمو هذه المدن كان يمتد خارج الأسوار في مدة قصيرة لازدحام المدينة بسكانها، وكان هذا الامتداد يأخذ هيئة محلات سكنية متكاملة تسمى (أرباضاً) بنيت لها في بعض الأحيان أسواراً خاصة بها وتربطها بأسوار المدينة مناطق اتصال، فتحت بها الأبواب التي تيسر الاتصال بين المدينة وأرباضها. ويشتمل كل ربض على كل التكوينات العمارية التي تستلزمها حياة ساكنية مثل المسجد الجامع والاسواق وما إلى ذلك. وتنمو هذه الأرباض لتصبح بقدر مساحة المدينة أو تتجاوزها أحيانا، وكثيرا ما تختلف الحياة بين الربض والمدينة فالربض للعامة والوافدين من خارج والمدينة للأسر الحاكمة والميسورة فيشعر سكان الربض بهذا الاختلاف وتبدأ عملية التذمر كما حدث في قرطبة حيث تمرد سكان الربض ضد الحكم الربضي وإضطر في نهاية الأمر إلى قمع ثورتهم وإبعادهم عن قرطبة.

ولما كان تخطيط المدينة المحصنة يتوجه اساساً لحماية الحاكم الذي يتخذها مقراً له (والتي يطلق عليها أحيانا اسم مدينة أمير أو مدينة ملكية مثل مديني الزهراء والزاهرة). لذلك انعكس اثر ذلك في تحصيناتها القوية التي اهتم ببنائها اهتماماً خاصاً لتأمين الحاكم والسلطة ، كما انعكس ذلك الأثر على تخطيط شوارعها وتكويناتها العمارية الأساسية ممثلة بالمسجد الجامع والقصر (او دار الإمارة) والدواوين، وكذلك في تكويناتها الثانوية ممثلة بالمنازل الخاصة بالأعوان من القادة والجند، والاسواق والحوانيت والمرافق الفرعية الأخرى التي تكفل حياة مستقرة في مثل هذا النوع من المدن (29).

ويمكن للفئات الاجتماعية أن تتخذ لنفسها حصنا داخل أو على جانب المدينة في ظروف الفتن مثلما اتخذت قبيلة لواته حصنا خارج تيهرت بعد أن اضطرتها قوة قبيلة هوارة إلى مغادرة المدينة رغم مصاهرتها للإمام عبد الوهاب بن عبد رحمن بن رستم (30).

يتضح لنا مما سبق أن الاستحكامات الدفاعية للمدينة كانت معياراً حضارياً أساسيا في تكوينها المادي لما يوفر من امن لساكنيها . وكان لتلك الاستحكامات اثر مباشر في تخطيط المدينة وخطتها وتوزيع التكوينات العمارية فيها . كما أن المدن التي اتخذت مقراً للسلطة وُجِّه تخطيطها توجيها خاصاً لحماية الحاكم ووقايته من

الأخطار الخارجية أو الداخلية ، وأدت المبالغة في هذا التأمين إلى ظهور ما يعرف بـ (المدن الملكية) أو القلاع الحصينة التي اتخذت كمقر للحكم والإدارة (31).

وتمثل الأسوار أشهر الطرق منذ القدم في عزل المدينة عن العالم الخارجي وحمايتها من غارات الأعداء، فالأسوار جمع سور، والسور عند العرب حائط مرتفع يطوف بالمدينة، وهو عندهم أشرف الحيطان وأعظمها (32). وذكره الله تعالى في سورة الحديد: ﴿ **فضرب بينهم بسور له باب باطنة فيه الرحمة**﴾ (33).

مما تقدم نخلص الى ان المدن العربية الإسلامية قد توخى في اختيار مواضعها ان تكون ذات استحكامات طبيعية ، إلا أن نوعية هذه الاستحكامات اختلفت من عصر لآخر وفقاً للإستراتيجية العسكرية التي كانت تحكم كل عصر . وإجمالا يمكن أن نميز نوعين من الاستحكامات الطبيعية في تلك المدن :

1- الاستحكامات الطبيعية في المدن التي تأسست في العصر الراشدي والأموي ، وكان الأساس فيها أن تكون في طرف البادية وان لا يفصلها عن مركز الخلافة بحر ولا نهر. ويمكن أن نعتبر القيروان مثالا على ذلك في المغرب الإسلامي.

2- الاستحكامات الطبيعية التي توفر تحصينا ذاتياً من خلال الموانع المائية، وتتمثل نماذج هذا النوع من الاستحكامات في موضع مدينة المهدية عاصمة العبيديين.

---

(1) سورة البقرة آية (126) .

(2)الفائز محمد بن إبراهيم بن يوسف، البناء وإحكامه في الفقه الإسلامي. الرياض، 1997 ، ص 125 – 126 .

(3)الأعظمي محمد طه محمد، الأسوار والتحصينات الدفاعية في العمارة العراقية القديمة، طبع جامعة بغداد، 1992، ص 118.

(4) تورد المصادر التاريخية والجغرافية نصوص متعددة ومتباينة عن تاريخ بناء واسط، فمنها ما تشير إلى أن البدء في بناءها كان سنة 80هـ: ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، الإمامة والسياسة ، تحقيق :طه محمد الزيني، مؤسسة الحلبي وشركائه، القاهرة، 1967، ج2، ص 38 ؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج11، ص 338 . وقد ذكر ان بناءها تم في سنتين او ثلاث: ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1955، ج5 ، ص 349 . ومنها ما تشير الى سنة 83 هـ: الطبري محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1977، ج6 ، ص 383) ومنهم من

يرجعه إلى سنة 84: أبو الفدا الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل، تقويم البلدان، باعتناء ماك كوكين ديسلان ، باريس 1840 ، ص 307) انظر المعاضيدي عبد القادر، واسط في العصر الأموي، دار الحرية للطباعة، بغداد 1976، ط1 ، ص ص75 – 79 .

(5)خليفة بن خياط أبو عمرو: تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، مطبعة الآداب ، النجف ، 1967، ص247. الطبري : تاريخ ج5 ، ص 240 .

(6)العميد طاهر مظفر، الباعث العسكري لبناء المدن، تخطيط المدن العربية الإسلامية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986 ص272.

(7)مراكشي، الاستبصار في عجائب الأمصار. نشر وتعليق د. سعد زغلول عبد الحميد. دار الشؤون الثقافية. بغداد، 1986، ص113 .

(8)ابن عذارى أبو عبد الله محمد المراكشي، البيان المغرب في أخبار المغرب، دار صادر، بيروت، 1950، ص 19 ؛ مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد عبد الحميد زغلول، دار الشؤون الثقافية،بغداد، 1986، ص 113 .

(9)الجنحاني الحبيب، القيروان عبر عصور ازدهار الحضارة الإسلامية في المغرب العربي ، الدار التونسية ، تونس ، 1968، ص55.

(10)ناجي عبد الجبار، دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية، مطبعة جامعة البصرة، 1986 ، ص 216 .

(11)ياقوت : معجم البلدان ج4، ص 420 .

(12)الحميري محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مطبعة دار القلم، بيروت، 1975، ص 486؛ كتاب الاستبصار ، ص 113 – 114.

(13)ناجي، المرجع السابق ، ص 216

(14)نفسه، ص 216- 217.

(15)الطبري، ج3 ، ص 591 .

(16) نفسه، ج3 ، ص 594 .

(17) نفسه تاريخ ج3 ، ص 564 .

(18)البلاذري : فتوح ، ص 284 .

(19)العميد، تخطيط المدن، ص 226 .

(20)البلاذري، فتوح البلدان، ص 284 .

(21)معروف ناجي، عروبة المدن الإسلامية، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، 1964، ص 26 .

(22)العميد، تخطيط المدن، ص 228 .

(23) الطبري، تاريخ ج4 ، ص 41 .

(24) البلاذري، فتوح البلدان، ص 286 .

(25) معروف الناجي، المرجع السابق، ص 24 – 25 .

(26) نفسه، ص 216 .

(27) نفسه، ص ص 216 – 217 .

(28) الخطيب البغدادي أبو بكر احمد بن علي، تاريخ بغداد أو مدينة السلام. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1 ص 69 .

(29) عثمان محمد عبد الستار، المدينة الإسلامية، مطابع الرسالة، الكويت، 1988 ،ص 155 .

(30) ابن الصغير المالكي، تاريخ الأئمة الرستمين، تحقيق: محمد ناصر وإبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986. ص85. وهراني قدور، جوانب من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمدينة تاهرت من خلال كتاب ابن الصغير المالكي،مجلة التراث، العدد 106، أبريل 2007، السنة 27. دمشق. ص 133.

(31)عثمان محمد عبد الستار، المدينة الإسلامية، مطابع الرسالة، الكويت، 1988، ص ص 162 – 163 .

(32)ابن منظور : لسان العرب ، مادة (سور) .

(33)سورة الحديد : أية 13.